الأمم المتحدة

E/CN.3/2010/16*

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
10 December 2009
Arabic
Original: Spanish

اللجنة الإحصائية

الدورة الحادية والأربعون

٢٣-٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠

البند ٣ (م) من جدول الأعمال المؤقت**

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: تطوير الإحصاءات الإقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: تطوير الإحصاءات الرسمية في المنطقة

مذكرة من الأمين العام

استجابةً لطلب اللجنة الإحصائية في دورتها الأربعين، يتشرف الأمين العام بأن يحيل تقرير اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. واللجنة مدعوة إلى تقديم ملاحظاتها عن هذا التقرير واعتماد الإجراءات المقترحة فيه.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

** E/CN.3/2010/1.

060110 050110 09-64327 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٣

ثانيا – حالة الإحصاءات الرسمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٣

ألف – توافر المعلومات الإحصائية ٣

باء – تطوير المعلومات الإحصائية في مجالات مختارة ٤

جيم – هيكل النظم الإحصائية في بلدان المنطقة ١٣

ثالثا – التنسيق الإقليمي ١٥

ألف – نبذة عن التطور التاريخي ١٥

باء – المؤتمر الإحصائي للأمريكتين التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ١٥

جيم – آليات التنسيق دون الإقليمية ١٩

رابعا – التحديات الرئيسية التي تعترض تطور الإحصاءات في المنطقة والاستراتيجيات الرامية إلى مواجهتها ٢٢

ألف – التحديات الرئيسية ٢٢

باء – استراتيجية اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ودور المؤتمر الإحصائي للأمريكتين في مواجهة التحديات ٢٥

خامسا – الإجراءات المطلوب من اللجنة الإحصائية اتخاذها ٢٦

* E/CN.3/2010/1.

تقرير اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن تطوير الإحصاءات الرسمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

أولا – مقدمة

١ – أعدّت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هذه الوثيقة بهدف عرض الاتجاهات الرئيسية لتطوير الإحصاءات الرسمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ولأهم التحديات الماثلة في هذا المجال[(١)].

٢ – يتضمن الفصل الأول تحليلا لحالة تطوير إنتاج الإحصاءات في المنطقة أُعد استنادا إلى المعلومات الإحصائية لـ ٣٣ بلدا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ولثمانية مناطق محددة. ويعرض أيضا وصفا للتنظيم المؤسسي للنظم الإحصائية الوطنية في المنطقة. ويتناول الفصل الثاني تطور آليات التنسيق الإقليمية ودون الإقليمية والمؤتمر الإحصائي الحالي للأمريكتين التابع للجنة الاقتصادية وحالتهما الراهنة. ويصف الفصل الثالث التحديات الرئيسية التي تواجهها الإحصاءات الرسمية لبلدان المنطقة، ويناقش الاستراتيجيات التي يقترح المؤتمر الإحصائي للأمريكتين واللجنة الاقتصادية تنفيذها لمواجهة تلك التحديات.

ثانيا – حالة الإحصاءات الرسمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

ألف – توافر المعلومات الإحصائية

٣ – تتميز أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بتنوع جغرافي كبير، واختلافات ثقافية واسعة بين البلدان وتباين في حجمها. ولأغراض هذا التقرير، يُعتبر أنّ البلدان المعنية هي بلدان أمريكا الجنوبية والوسطى (بما في ذلك البلدان الجزرية الناطقة بالإسبانية)، وبلدان منطقة البحر الكاريبي (بما في ذلك البلدان الجزرية الناطقة بالإنكليزية والهولندية، وغيانا وسورينام)، والمكسيك. ويبيّن الجدول ١ الحالة الراهنة لإنتاج الإحصاءات في المنطقة في ستة مجالات أساسية.

(١) أُعدت مواضيع الإحصاءات الحيوية وإحصاءات التعليم وإحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنسيق الإقليمي، بالتعاون مع منظمة الصحة في البلدان الأمريكية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومرصد مجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والجماعة الكاريبية، واللجنة الإحصائية لأمريكا الوسطى، ولجنة الأنديز للإحصاء، وهيئة تنسيق الإحصاء التابعة للسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي.

الجدول ١

توافر المعلومات الإحصائية بالنسبة لـ ٣٣ بلدا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠٠٨

المجموع	البلدان التي أجرت تعدادا في السنوات العشر الأخيرة		وجود برنامج منتظم لإجراء دراسات استقصائية للعمالة أو لأغراض متعددة		البلدان التي تعود سنة الأساس لحساباتها القومية إلى ١٠ سنوات أو أقل		البلدان التي لديها إحصاءات بيئية منشورة		البلدان التي لديها إحصاءات منشورة عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	
	العدد	النسبة المئوية من المجموع	العدد	النسبة المئوية من المجموع	العدد	النسبة المئوية من المجموع	العدد	النسبة المئوية من المجموع	العدد	النسبة المئوية من المجموع
١٣	١٣	١٠٠	٣	٢٣	٢	١٥	...		...	
٢٠	١٩	٩٥	١٦	٨٠	٨	٤٠	١٤	٧٠	١٦	٨٠
٣٣	٣٢	٩٧	١٩	٥٨	١٠	٣٠	١٤	٤٢	١٦	٤٨

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بيانات خاصة معدّة استنادا إلى البيانات القطرية.

٤ - يتبين من الجدول ١ أنّ ٩٧ في المائة من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أجرت تعدادا للسكان في السنوات العشر الأخيرة. ويتبين من جهة أخرى أنّ لدى ٨٠ في المائة من بلدان أمريكا اللاتينية برنامجا منتظما لإجراء دراسات استقصائية للأسر المعيشية. ولدى ٤٠ في المائة من هذه البلدان حسابات قومية تعود سنة الأساس بالنسبة لها إلى ١٠ سنوات أو أقل؛ ولدى ٣٥ في المائة منها نظام شامل للإحصاءات الحيوية. وفي مجالي البيئة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ثمة إحصاءات منشورة في ٧٠ في المائة و ٨٠ في المائة من البلدان، على التوالي. وكما يمكن للمرء أن يتوقع، هناك اختلافات كبيرة بين المناطق الجغرافية. وقد أحرزت بلدان منطقة البحر الكاريبي قدرا أقل من التقدم، إلا في مجال التعداد.

باء - تطوير المعلومات الإحصائية في مجالات مختارة

تعداد السكان

٥ - وفقا للجداول الزمنية المحددة، سيجري ١٦ بلدا من بلدان أمريكا اللاتينية العشرين و ٢٠ بلدا من بلدان منطقة البحر الكاريبي تعدادات السكان والمساكن لجولة عام ٢٠١٠ الإحصائية، بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٢. وشهدت التعدادات في جولاتها الأخيرة تقدما فأُدرجت فيها متغيِّرات جديدة وثيقة الصلة بالمنطقة كالهجرة، والشعوب الأصلية، والمنحدرين من أصل أفريقي. وعلاوة على ذلك، بات لدى بلدان شتى خبرة في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة تتمثل في جمع البيانات الميدانية عن طريق

الاستخدام المكثف للأجهزة اليدوية لجمع البيانات، واستخدام المسح البصري لمحتويات استمارات التعداد، والترميز التلقائي للفئات المهنية وغيرها من المتغيِّرات. وسُجِّل أيضا تقدم ملحوظ في مواءمة متغيِّرات التعداد المستخدمة في مختلف البلدان. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة بشكل خاص إلى العمل المنجز في إطار السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، ومن قبل شيلي ودولة بوليفيا المتعددة القوميات.

٦ - وسجّلت المنطقة أيضا تقدما ملحوظا في استخدام بيانات التعداد، يسّره نظام استرجاع بيانات التعداد للمناطق الصغيرة بواسطة الحواسيب الخفيفة؛ ويسمح الآن ١٣ بلدا في أمريكا اللاتينية و ٤ بلدان في منطقة البحر الكاريبي بتجهيز بيانات التعداد إلكترونيا عبر الإنترنت. وأتاح هذا التقدم استخدام بيانات التعداد بشكل أفضل في مجالي السياسة العامة والبحوث. وتمثل فرصة الوصول إلى قواعد البيانات المتخصصة التي تتيح إجراء مقارنات بين بعض بلدان المنطقة أو حتى جميعها، أحد المعالم الأخرى لنشر التعدادات واستخدامها في أمريكا اللاتينية.

الدراسات الاستقصائية بشأن الأسر المعيشية

٧ - تنفَّذ الآن في جميع بلدان أمريكا اللاتينية تقريبا برامج منتظمة لإجراء دراسات استقصائية متعددة الأغراض للأسر المعيشية، أو على الأقل للعمالة. وخلال تسعينيات القرن الماضي والعقد الحالي، تعززت هذه البرامج وتحسنت تدريجيا في جوانب مختلفة منها، مثل التغطية الجغرافية، ونوعية الأدوات والعينات، والتكنولوجيا المستخدمة في مختلف المراحل التي تشتمل عليها. وفي منطقة البحر الكاريبي، أجرت مجموعة كبيرة من البلدان في السنوات الأخيرة دراسة استقصائية للعمالة أو للظروف المعيشية أو لأغراض متعددة؛ ولدى ثلاثة من هذه البلدان فقط برامج منتظمة لإجراء دراسات استقصائية للأسر المعيشية.

الجدول ٢

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٩

		تاريخ إجراء آخر دراسة استقصائية				
		دراسات استقصائية عن				
البلدان	وجود برنامج منتظم لإجراء دراسات استقصائية للعمالة أو لأغراض متعددة	الإيرادات والنفقات	الظروف المعيشية	السكان و/أو الصحة	العجز	عمالة الأطفال
أمريكا الشمالية والوسطى						
بنما	x	٢٠٠٧-٢٠٠٨	٢٠٠٨		٢٠٠٥	٢٠٠٥
الجمهورية الدومينيكية	x	٢٠٠٦-٢٠٠٧		٢٠٠٧		٢٠٠٠
السلفادور	x	٢٠٠٤-٢٠٠٥			٢٠٠٤	٢٠٠١
غواتيمالا			٢٠٠٦		٢٠٠٥	٢٠٠٠
كوبا	x		٢٠٠٩			
كوستاريكا	x	٢٠٠٤-٢٠٠٥				٢٠٠١
المكسيك	x	٢٠٠٨[أ]		٢٠٠٦		٢٠٠٧
نيكاراغوا		٢٠٠٧	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٣	٢٠٠٠
هندوراس	x		٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٢	٢٠٠٢
منطقة البحر الكاريبي						
ترينيداد وتوباغو	x					
جامايكا	x					
سانتا لوسيا	x					
أمريكا الجنوبية						
الأرجنتين	x	٢٠٠٤-٢٠٠٥				
إكوادور	x	٢٠٠٥-٢٠٠٦	٢٠٠٥-٢٠٠٦		٢٠٠٤	٢٠٠٤
أوروغواي	x	٢٠٠٥-٢٠٠٦			٢٠٠٣	٢٠٠٣
باراغواي	x	٢٠٠٥-٢٠٠٦			٢٠٠٤	٢٠٠٦
البرازيل	x	٢٠٠٢-٢٠٠٣				٢٠٠٨
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	x	٢٠٠٣-٢٠٠٤	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠١	٢٠٠٤
بيرو	x	٢٠٠٩	٢٠٠٩	٢٠٠٩		٢٠٠٧
شيلي	x	٢٠٠٦-٢٠٠٧	٢٠٠٦			٢٠٠١
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	x	٢٠٠٤-٢٠٠٥		٢٠٠٩		٢٠٠
كولومبيا	x	٢٠٠٦-٢٠٠٧	٢٠٠٧	٢٠٠٥		٢٠٠١

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى البيانات القطرية الرسمية.

(أ) أجرت المكسيك ٥ دراسات استقصائية للإيرادات والنفقات في الفترة ما بين ٢٠٠٠ و ٢٠٠٨.

٨ - واكتسبت المنطقة أيضا خبرة في إجراء الدراسات الاستقصائية للإيرادات والنفقات؛ ويتبين في الجدول ٢ أنّ جميع البلدان تقريبا أجرت دراسة على الأقل من هذا النوع في العقد الحالي. وأجرت بعض بلدان منطقة البحر الكاريبي مثل هذه الدراسات الاستقصائية في الآونة الأخيرة، رغم أنّ الصعوبات التي تواجهها في إجرائها بشكل منتظم ما فتئت كبيرة.

٩ - وجاء التقدم المحرز في مجال إجراء الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية نتيجة للجهود الكبيرة التي بذلتها البلدان، والتي دعمتها مساهمات للوكالات المانحة مثل برنامج تحسين الدراسات الاستقصائية وقياس الظروف المعيشية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهو مشروع مشترك بين مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والبنك الدولي، واللجنة الاقتصادية. ولدى اللجنة الاقتصادية تقليد عريق بتوفير الدعم المنتظم للبلدان في هذا المجال، من خلال بعثات توفير المساعدة التقنية والتدريب، وتشجيع منتديات المناقشة وتبادل الخبرات. وتساهم منظمة العمل الدولية، من جهتها، بما تقوم به من أعمال في مجال قياس متغيِّرات العمالة.

الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية

١٠ - أُحرز تقدم كبير اعتبارا من عام ٢٠٠١ في اعتماد نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، إذ اعتمد ١٨ بلدا إضافيا هذه التوصيات فوصل إلى ٢٢ دولة عدد الدول التي تستخدم هذا الأسلوب كإطار لحساب إحصاءات الاقتصاد الكلي لديها[٢]، رغم أن معظم بلدان المنطقة تفتقر إلى مجموعة كاملة من الجداول التقديرية.

١١ - وسُجلت أبرز الإنجازات في مجال منشأ السلع والخدمات واستخدامها وفي حساب الناتج المحلي الإجمالي حسب عناصر الإنفاق (على الرغم من أن ١٢ بلدا فقط لديها جداول بالموارد واستخدامها تعود إلى فترة ما بعد عام ٢٠٠٠، وأنّ ١٠ بلدان فقط تنشر تلك الجداول). وتدرج ثمانية بلدان حسابات القطاعات المؤسسية في ما تنشره من حسابات، وبدأ بلدان فقط بإعداد بيانات الأصول والخصوم للقطاعات المؤسسية. وفيما يتعلق بحسابات القطاعات المؤسسية، تتأتى الصعوبات الأساسية من القطاعات الاجتماعية غير المالية والأسر المعيشية والمؤسسات غير الربحية، ولا تتوافر دائما معلومات كافية عن القطاع الحكومي العام. وفيما يتعلق بالتقديرات الفصلية، يملك أكثر بقليل من نصف دول المنطقة نظما تتيح الحصول على بيانات فصلية في مجال الاقتصاد الكلي عن الناتج المحلي الإجمالي، سواء حسب

(٢) انظر "América Latina y el Caribe: Series históricas de estadísticas económicas: 1950-2008"، النشرة الإحصائية ٣٧ (سانتياغو، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ٢٠٠٩)، المتاحة على العنوان التالي: www.eclac.cl/deype/cuaderno37/index.htm.

القطاع أو حسب وجه الإنفاق. وثمة عدد أقل أيضا من البلدان ذات الخبرة في إنتاج ما يسمى بالحسابات التابعة للإطار المركزي: إذ إن عددا قليلا من البلدان يملك حسابات فرعية في مجال السياحة والبيئة ومجالات محددة أخرى كالصحة والتعليم والثقافة.

الإحصاءات حسب نوع الجنس

١٢ - تملك مجموعة متزايدة من بلدان أمريكا اللاتينية أنظمة للمؤشرات الجنسانية، في حين أن البلدان الأخرى باشرت عمليات كبرى لجمع المعلومات عن الفوارق بين الجنسين والبيانات المصنفة حسب نوع الجنس (انظر الجدول ٣). وأُحرز أيضا تقدم كبير في تنفيذ قياسات استخدام الوقت؛ ومنذ عام ٢٠٠١، أجريت ١٨ دراسة استقصائية عن استخدام الوقت.

الجدول ٣

التقدم المحرز في نظم المؤشرات الجنسانية على الصعيد الوطني

البلد	المعلومات المتوفرة	الاتفاقات بين الوكالات
الأرجنتين	المؤشرات الجنسانية التي يعدها المعهد الوطني للإحصاء والتعداد	
إكوادور	نظام المؤشرات بشأن وضع المرأة وأوجه عدم المساواة بين الجنسين (SIMUJERES)، ضمن النظام المتكامل للمؤشرات الاجتماعية في إكوادور	المجلس الوطني للمرأة، والمعهد الوطني للإحصاء
أوروغواي	نظام المعلومات الجنسانية	
باراغواي		اتفاق قيد الإعداد بين إدارة شؤون المرأة والإدارة العامة للإحصاء والدراسات الاستقصائية والتعداد
البرازيل	النظام الوطني للمعلومات الجنسانية/مرصد المساواة بين الجنسين	الإدارة الخاصة للسياسات المعنية بالمرأة التابعة لرئاسة الجمهورية، والمعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء، ومؤسسات عامة أخرى
بنما	نظام المؤشرات المستند إلى نوع الجنس في بنما	شبكة الهيئات العامة وهيئات المجتمع المدني المنتجة للمعلومات الإحصائية والمستخدمة لها
بيرو	إحصاءات حسب القطاع تتضمن مؤشرات جنسانية - الخطة الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢	وزارة المرأة والتنمية الاجتماعية، والمعهد الوطني للإحصاء والمعلوماتية
الجمهورية الدومينيكية	المرصد الإحصائي للمرأة	إدارة وضع المرأة والمعهد الوطني للإحصاء، من أجل إصدار إحصاءات حسب نوع الجنس
السلفادور	إدراج المنظور الجنساني في التعداد الوطني السادس للسكان والتعداد الخامس للمساكن، الذي أجري في عام ٢٠٠٧	الإدارة العامة للإحصاء والتعداد، ومعهد السلفادور لتنمية المرأة
شيلي	الإحصاءات حسب نوع الجنس من تعداد الأعوام ١٩٩٢-٢٠٠٢، على الإنترنت	

البلد	المعلومات المتوفرة	الاتفاقات بين الوكالات
غواتيمالا	نظام المؤشرات لتحليل الشؤون الجنسانية	المعهد الوطني للإحصاء، وإدارة شؤون المرأة التابعة لرئاسة الجمهورية
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)		المعهد الوطني للمرأة، والمعهد الوطني للإحصاء
كوبا	قاعدة بيانات متوافرة المعلومات	اتحاد النساء الكوبيات والمكتب الوطني للإحصاء
كوستاريكا	المقترح الأولي لنظام المؤشرات الجنسانية	المعهد الوطني للإحصاء والتعداد، والمعهد الوطني للمرأة
كولومبيا	مرصد الشؤون الجنسانية (القانون ١٠٠٩ لعام ٢٠٠٦)	
المكسيك	نظام المؤشرات لمتابعة وضع المرأة في المكسيك	المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا، والمعهد الوطني للمرأة
نيكاراغوا	نظام المؤشرات المستند إلى نوع الجنس	معهد نيكاراغوا للمرأة، والمعهد الوطني للإحصاء والتعداد
هايتي	إدراج المؤشرات الجنسانية في الدراسات الاستقصائية الوطنية	وزارة وضع المرأة وحقوقها، ومعهد هايتي للإحصاء والمعلوماتية
هندوراس	النظام الوطني للمعلومات عن المرأة والمراهقة والطفلة	المعهد الوطني للإحصاء، والمعهد الوطني للمرأة، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وعن طريق شعبة الشؤون الجنسانية التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بيانات خاصة معدّة استنادا إلى المعلومات القطرية.

١٣ - وفي أغلبية البلدان، أُسبغ تدريجيا طابع مؤسسي على علاقات التعاون بين منتجي الإحصاءات حسب نوع الجنس ومستخدميها، وبخاصة بين المكاتب الوطنية للإحصاء، والآليات الوطنية للنهوض بالمرأة، وعدد متزايد من الوزارات القطاعية.

١٤ - وفي أيار/مايو ١٩٩٩، وضعت اللجنة الاقتصادية نظاما للمؤشرات الجنسانية لمتابعة وتقييم برنامج العمل الإقليمي لنساء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ١٩٩٥-٢٠٠١، ومنهاج عمل بيجين. وقامت اللجنة الاقتصادية، عبر تنظيم إنشاء مرصد المساواة بين الجنسين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي باعتباره جسرا بين منتجي الإحصاءات حسب نوع الجنس ومستخدميها، بتنفيذ ولاية المؤتمر الإحصائي للأمريكتين والولاية المنبثقة عن توافق آراء كيوتو.

١٥ - بيد أنّ هناك ثغرات في المعلومات عن فئات معينة من السكان، إما لأن مصادر تلك المعلومات ليست تمثيلية إلى حد يسمح بتصنيفها حتى تلك المستويات، وإما لأن الاستبيانات أو السجلات الإحصائية لا تتضمن أسئلة لتبيان أفراد تلك الفئات. ويجعل ذلك من الصعب

قياس الثغرات بين الجنسين حسب الانتماء الإثني، والعجز، ومركز المهاجر أو اللاجئ أو المشرد، في جملة أمور.

الإحصاءات الحيوية

١٦ - لدى جميع البلدان نظم للإحصاءات الحيوية تنتج بانتظام إحصاءات عن المواليد والوفيات؛ بيد أنّ ثمة مشاكل على صعيدي التغطية والجودة. فالتغطية واسعة (أكثر من ٨٥ في المائة من الولادات والوفيات) تشمل أنحاء البلد كافةً في ٧ بلدان من البلدان الـ ٢٥ التي تتوفر معلومات عنها. وفي المقابل، تكاد مستويات تسجيل هذه الولادات والوفيات لا تبلغ نسبة ٥٠ في المائة في ٧ بلدان أخرى. ومن جهة أخرى، تتساوى بالنسبة لجميع البلدان المشاكل المتعلقة بنوعية الإحصاءات الحيوية. وإن غياب المعلومات عن سن الأمهات ووزن الأطفال عند الولادة ومكان الإقامة والخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمعنيين (آباء وأمهات الأطفال الذين يولدون أحياء أو أمواتا، والموتى من البالغين)، أو عدم تحديد أسباب الوفيات أو عدم تسجيلها، تحول دون معرفة البلدان للمستويات الحقيقية للأخطار وعواقب الأمراض، ودون تحديد الأنماط الوبائية للوفيات.

١٧ - ويظهر تفاوت كبير بين بلدان المنطقة أيضا في مجال إحصاءات الاعتلال والموارد والخدمات. وتُعدّ التغطية المنخفضة في بعض المناطق الجغرافية و/أو المجالات، مثل الضمان الاجتماعي أو القطاع الخاص، من المشاكل الشائعة التي تؤدي إلى ندرة المعلومات الشاملة والصحيحة والموثوق بها اللازمة لرسم السياسات الصحية.

١٨ - وتهدف خطة تعزيز الإحصاءات الحيوية والصحية في الأمريكتين، التي وضعتها منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، إلى التصدي لهذه العوائق والتغلب عليها. وفي هذا السياق، آتت الإجراءات المتخذة أُكُلها: إذ استخدم عدد كبير من البلدان المعنية أدوات التشخيص المقترحة في خطة التعزيز وتمكن بعضها، بفضل تلك الأدوات، من وضع خطط استراتيجية لتعزيز الإحصاءات الحيوية ونظم المعلومات الصحية.

إحصاءات التعليم

١٩ - خلال العقد المنصرم، أدخلت أغلبية بلدان المنطقة تحسينات كبيرة على إنتاج إحصاءات ومؤشرات التعليم، وتمكنت من التغلب على أوجه القصور الرئيسية التي كانت موجودة في السابق وهي: غياب لمعلومات الأساسية المستمر، وعزل وحدات إحصاءات التعليم عن الدوائر القريبة من مركز صنع القرار، وقلة استخدام المعلومات المنتجة، وغياب محافل تبادل المعلومات والمنهجيات الموحدة، والافتقار إلى القيادة المؤسسية على المستوى

الإقليمي والدولي. وأسهم في هذه التطورات، في جملة عوامل أخرى، انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على صعيد واسع وبأسعار منخفضة. واضطلعت أيضا بدور في هذا المجال مشاريع مؤشرات التعليم القابلة للمقارنة دوليا من أجل متابعة الالتزامات التي اتفق عليها المجتمع الدولي، مثل برنامج توفير التعليم للجميع التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافية (اليونسكو)، وأهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية، وإنشاء معهد اليونسكو للإحصاء في عام ١٩٩٩، وهو الهيئة المشرفة المسؤولة عن إنتاج الإحصاءات الرسمية في قطاع التعليم في إطار منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

٢٠ - ويتمثل أحد الدلائل الواضحة على التطور الآنف الذكر في توافر بعض المؤشرات الرئيسية لرصد تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، على النحو المبين في الجدول ٤.

الجدول ٤

تغطية المؤشرات الرئيسية لرصد تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في مجال التعليم (مرجحةً بعدد السكان المشمولين)، الدراسة الاستقصائية السنوية لعام ٢٠٠٩

معدل التسجيل الصافي في التعليم الابتدائي (بالنسبة المئوية)*	مؤشرات التكافؤ بين الجنسين في معدلات التسجيل الإجمالية (بالنسبة المئوية)**		
	الابتدائي	الثانوي	العالي
٩١	٩٥	٩٥	٨٢

المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء.

* المؤشر الرسمي لرصد تنفيذ الهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية.

** المؤشرات المستخدمة لرصد تنفيذ الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية.

٢١ - ومع ذلك، لا تزال هناك بعض المشاكل التي تم تحديدها في الماضي والتي تضاف إلى التحديات الجديدة التي يطرحها الطلب على هذا القطاع. لذا، تنفذ حاليا عدة مبادرات لتوفير التدريب والمساعدة للفرق التقنية الوطنية، من قبيل مبادرة معهد اليونسكو للإحصاء التي تتولى تنسيق الجهود مع الوكالات الأخرى العاملة في المنطقة.

الإحصاءات البيئية

٢٢ - خلال العقد الحالي، أُحرز تقدم كبير على صعيد إضفاء طابع مؤسسي على الإحصاءات البيئية. فحتى عام ٢٠٠٨، كان لدى ٢١ بلدا برامج للإحصاءات البيئية، في حين أن ١٤ من الوكالات الوطنية الـ ٢٨ كان لديها وحدة مخصصة حصرا لهذا الموضوع. وكان لدى ستة عشر بلدا منشورات عن الإحصاءات البيئية.

٢٣ - ويدل هذا التطور على الأهمية المتزايدة للإحصاءات البيئية في المنطقة، الأمر الذي يُترجم برفع مستوى تطور المؤسسات، وبخاصة فيما يتعلق بالمكاتب الإحصائية الوطنية. ولكن لا تزال تلاحَظ أوجه قصور كبرى في هذا المجال. ففي المقام الأول، ينبغي تعزيز وحدات أو برامج الإحصاءات البيئية في المكاتب الإحصائية وتزويدها بالموارد المالية والبشرية الكافية. ويلاحَظ أيضا انخفاض في مستوى العلاقات بين مكاتب الإحصاء ووزارات أو إدارات البيئة، ونقص في تأهيل الموارد البشرية المتوفرة. وأخيرا، من المهم جدا تشجيع استخدام التعاريف والمفاهيم والتصنيفات الواردة في نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة، كإطار مفاهيمي لتطوير الإحصاءات الأساسية.

إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٢٤ - شهدت السنوات الأخيرة تطورا هاما في إنتاج الإحصاءات والمؤشرات المتسقة بشأن إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها في المنطقة. وحتى عام ٢٠٠٤، لم يكن هناك إلا ١٥ بلدا في أمريكا اللاتينية تملك مؤشرات بشأن إمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت وثلاثة بلدان تملك مؤشرات بشأن استخدامها، استنادا إلى المعلومات المستقاة من الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، في حين أن هذه الأرقام ارتفعت الآن إلى ١٨ و ١٥ بلدا، على التوالي. وهذا النوع من المعلومات هو أقل توافرا في منطقة البحر الكاريبي، إذ إن بلدين فقط، حتى عام ٢٠٠٤، كان لديهما مؤشرات بشأن الوصول إلى الإنترنت، وكان لدى العدد نفسه مؤشرات بشأن استخدام الإنترنت؛ أما الآن، فقد ارتفعت هذه الأرقام إلى ستة وخمسة بلدان، على التوالي. ومن جهة أخرى، أدرج ١١ بلدا أسئلة عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدراسات الاستقصائية الموجهة إلى الشركات في المنطقة. وفي أكثر من نصف البلدان، تشكل الإحصاءات عن هذه التكنولوجيا جزءا من البرنامج المنتظم لإجراء الدراسات الاستقصائية للمكاتب الإحصائية الوطنية.

٢٥ - وتلقت هذه العملية دعما كبيرا جدا من مرصد مجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (المرصد)[٣].

٢٦ - ومن العوامل التي يسرت هذا التطور اعتماد المؤتمر الإحصائي للأمريكتين التابع للجنة الاقتصادية الخلاصة الوافية للممارسات. ويقوم المرصد حاليا باستعراض نسخة عام ٢٠٠٩ من هذه الخلاصة، التي تشير إلى أن ٢٠ بلدا في المنطقة (١٥ في أمريكا اللاتينية و ٥ في منطقة البحر الكاريبي) قد اعتمدت على الأقل مؤشرا من مؤشرات الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومؤشرا من مؤشرات استخدامها التي اقترحها المرصد. ويقوم الفريق العامل المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابع للمؤتمر الإحصائي للأمريكتين، بالتعاون مع المرصد، بإعداد اقتراح إقليمي بشأن مؤشرات أساسية لأغراض التعليم والحكومة الإلكترونية.

جيم - هيكل النظم الإحصائية في بلدان المنطقة

٢٧ - في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يتخذ الهيكل المؤسسي في الأغلب شكل معهد أو مكتب وطني للإحصاء[٤]. وتُنشأ هذه المؤسسات في العادة بواسطة قانون خاص أو تكون جزءا من القانون المتعلق بالوظيفة الإحصائية في البلد. وتكون النظم الإحصائية الوطنية في أغلب الأحيان لا مركزية لدى إنتاج الإحصاءات وتعميمها، ومركزية فيما يتعلق بالجوانب التنظيمية وذلك حيثما اضطلع المعهد أو المكتب الوطني للإحصاء بالدور القيادي والتنسيقي للنظام.

٢٨ - ووفقا لدراسة استقصائية للتقييم الذاتي عن الممارسات الإحصائية الجيدة أُجريت في الآونة الأخيرة واستجاب لها ١٩ بلدا، هناك بضع خصائص ذات أهمية تتسم بها النظم الإحصائية الوطنية هي كالتالي[٥]:

(أ) في ١٠٠ في المائة من الحالات، يحدد القانون الولاية المتعلقة بجمع البيانات لإنتاج الإحصاءات، وتنطبق النسبة ذاتها على ضمان التشريع الوطني لسرية الإحصاءات؛

---

(٣) انظر www.cepal.cl/tic/flash.

(٤) هناك بَلَدَان فقط في أمريكا اللاتينية يعهد فيهما بمهام إعداد الإحصاءات وتعميمها إلى مديرية أو شعبة في إحدى الوزارات.

(٥) المصدر: informe sobre la elaboración y adopción del código de buenas prácticas estadísticas en América Latina y el Caribe [تقرير بشأن إعداد واعتماد مدونة الممارسات الإحصائية الجيدة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي] (LC/L.3075(CEA.5/13)).

(ب) في ٨٤ في المائة من الحالات، تكون لدى مكاتب الإحصاء خطة استراتيجية أو خطة طويلة الأجل (خمس سنوات أو أكثر)؛

(ج) في ٤٢ في المائة من الحالات، يُعيَّن رئيس مكتب الإحصاء عن طريق مسابقة تنافسية عامة؛

(د) كانت المرتبة الوظيفية لرئيس مكتب الإحصاء في تسع حالات مرتبةَ موظف عمومي (غير سياسي) رفيع المستوى، وكان رئيس المكتب في بلدين اثنين برتبة وزير.

٢٩ - وفي هذا الصدد، أورد المؤتمر الإحصائي للأمريكتين وصفا لبعض مواطن الضعف التي تعتري النظم الإحصائية الوطنية على النحو التالي[٦]:

(أ) في الكثير من بلدان المنطقة، ما زالت تغطية الإحصاءات الوطنية ونوعيتها وشفافيتها لا ترقى دوما إلى مستوى أفضل الممارسات الدولية، مما ينفي صفة الامتياز عن الإحصاءات الرسمية فيما بين المستعملين وأصحاب المصلحة من الاقتصاديين والأطراف الفاعلة الاجتماعية وصانعي القرار؛

(ب) تفتقر الأجهزة الإحصائية في المنطقة، في حالات معينة، إلى إطار مؤسسي وقانوني ملائم؛

(ج) تؤدي المكاتب الإحصائية مهامها، في الكثير من الحالات، دون موارد بشرية ومعلوماتية ومالية كافية.

٣٠ - وفي السنوات الأخيرة، جرى إدخال تغييرات هامة تهدف إلى التعزيز المؤسسي للنظم الإحصائية الوطنية. ومما لا شك فيه أن تحويل المعهد المكسيكي للإحصاء والجغرافيا إلى مؤسسة تتمتع بالاستقلال الذاتي التام، يديرها مجلس إدارة يعيّنه رئيس الجمهورية ومجلس الشيوخ ولها قانون يتعلق بالإحصاءات يسمح لها بالقيام على الوجه الأكمل بدورها القيادي في النظام الإحصائي الوطني برمته لهو خطوة غير عادية إلى الأمام ونموذج مبشر للغاية بالنسبة لتطور الإحصاءات في المنطقة. وجدير بالملاحظة أيضا تنفيذُ بعض البلدان نظم الإدارة العليا العامة التي تسمح باختيار شاغلي مناصب الإدارة العليا في المكاتب الإحصائية عن طريق المسابقات التنافسية.

(٦) انظر plan estrategico 2005-2015 [الخطة الاستراتيجية ٢٠٠٥-٢٠١٥] (LC/L.2575/Rev.1)، ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

٣١ - ومع ذلك، فإن استمرار أوجه القصور الشديد فيما يتعلق بالحالة المؤسسية وباستدامة هذه العمليات في شتى البلدان يطرح تحديات كبيرة. ويصبح من الضروري، بناء على ذلك، رفع مستوى القدرات التقنية وإضفاء المزيد من الاستقلالية على عملية إدارة الميزانيات. وقد تناول المؤتمر الإحصائي للأمريكتين التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هذه الضرورة مجددا، وحث على القيام، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، بإعداد مدونة للممارسات الجيدة الإحصائية.

ثالثا - التنسيق الإقليمي

ألف - نبذة عن التطور التاريخي

٣٢ - تعود جهود التنسيق الإقليمي التي تبذلها الحكومات والوكالات المتخصصة في المنطقة في مجال الإحصاءات الرسمية إلى زمن بعيد. فقد أُنشئ المعهد الإحصائي للبلدان الأمريكية في عام ١٩٤٠. وكان قيام منظمة الدول الأمريكية بإنشاء المؤتمر الإحصائي للبلدان الأمريكية في عام ١٩٥٠ كأحد مؤتمراتها المتخصصة معلما تأسيسيا بارزا. وقد عُقدت دورات هذا المؤتمر بانتظام حتى عام ١٩٩٦ بالتعاون مع معهد البلدان الأمريكية.

٣٣ - وفي ١٩٨٩، عُقد الاجتماع التقني الأول لمديري الإحصاءات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي نظمته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وجاء تلبية للحاجة إلى إتاحة منتدى تقني لمديري المكاتب الإحصائية في الوقت الذي كان فيه المؤتمر الإحصائي للبلدان الأمريكية التابع لمنظمة الدول الأمريكية يواجه صعوبات مالية شديدة فيما يتعلق بتسيير عمله. وأخيرا، قررت اللجنة التنفيذية الدائمة لمجلس البلدان الأمريكية للتنمية المتكاملة التابع لمنظمة الدول الأمريكية، في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، إنهاء وجود المؤتمر الإحصائي في إطار منظمة الدول الأمريكية، وحثت الدول الأعضاء في المنظمة على توحيد جهود التنسيق في المسائل الإحصائية في كيان واحد داخل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

باء - المؤتمر الإحصائي للأمريكتين التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٣٤ - يهدف المؤتمر الإحصائي للأمريكتين التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهو هيئة فرعية منبثقة عن اللجنة، إلى تحقيق الأهداف التالية حسبما ورد في القرار ٧/٢٠٠٠ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة:

(أ) تعزيز تطوير الإحصاءات الوطنية وتحسينها، والعمل على كفالة قابليتها للمقارنة على الصعيد الدولي، مع مراعاة توصيات اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة، وغيرها من المنظمات ذات الصلة؛

(ب) تعزيز التعاون الدولي والإقليمي والثنائي بين المكاتب الوطنية والوكالات الدولية والإقليمية؛

(ج) إعداد برنامج أنشطة التعاون الإقليمي والدولي لفترة سنتين لتلبية طلبات بلدان المنطقة رهنا بتوافر الموارد.

٣٥ - ويعقد المؤتمر دوراته مرة كل سنتين، وتُعقد بين كل دورة وأخرى اجتماعات للجنته التنفيذية وهي هيئة تضم سبعة بلدان أعضاء في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي[٧] ولها ولاية مدتها سنتين ووظيفتها الرئيسية هي تعزيز ورصد تنفيذ الاتفاقات المنبثقة عن المؤتمرات. ويجري في كل دورة وضع برنامج للأنشطة لفترة سنتين، وفي عام ٢٠٠٥ اتُفق على خطة استراتيجية للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥ توفر إطارا لبرامج فترة السنتين. ووفقا للخطة الاستراتيجية، تتمثل التحديات الرئيسية التي ستواجهها النظم الإحصائية الوطنية في المنطقة حتى عام ٢٠١٥ فيما يلي: وضع نظام واف للمعلومات لمتابعة الأهداف الإنمائية للألفية، وإعداد وتنفيذ جولة تعدادات السكان لعام ٢٠١٠، وتنفيذ نظام الحسابات الوطنية لعام ٢٠٠٨ في جميع بلدان المنطقة.

٣٦ - ولتنفيذ متطلبات الخطة الاستراتيجية والكثير من الأنشطة المنصوص عليها في برامج فترة السنتين، شُكلت أفرقة عاملة تشارك فيها شتى البلدان والهيئات الإقليمية والدولية. وكثيرا ما تقدم اللجنة الاقتصادية أو وكالة أخرى دعم خدمات الأمانة إلى هذه الأفرقة. وفي بعض الحالات، يتوافر الدعم للمهام عن طريق موارد تقدمها وكالات معينة و/أو مشاريع تُعد في إطار المؤتمر الإحصائي للأمريكتين نفسه وتُقدم إلى هيئات مانحة. وتوجد في الوقت الحالي الأفرقة العاملة التالي ذكرها:

(أ) تعدادات السكان - يقوم هذا الفريق بتشجيع أنشطة الدعم المقدمة إلى بلدان المنطقة من أجل التحضير لجولة التعدادات المزمع إجراؤها في عام ٢٠١٠. وقد جرى تعزيز تبادل الخبرات وإحراز تقدم فيما يتعلق بمواءمة متغيرات معينة في مجال التعداد. وعُقدت اجتماعات بشأن قياس الانتماء إلى شعوب أصلية، والهجرة الداخلية والدولية وغير ذلك من

(٧) العديد من الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ليس من منطقة اللجنة. وتشترك هذه الدول مشاركة نشطة في المؤتمر وبعضها يشارك في اللجنة التنفيذية أو شارك فيها من قبل.

أشكال الحراك المكاني، وبشأن جوانب تشغيلية في مجال رسم الخرائط. وتوافر الدعم للفريق من خلال موارد مالية قدمها مصرف التنمية للبلدان الأمريكية وصندوق الأمم المتحدة للسكان بغية تنفيذ هذه الأنشطة؛

(ب) التعزيز المؤسسي – عكف هذا الفريق على تعزيز مواءمة الإحصاءات الاجتماعية، وتلقى لهذا الغرض دعماً مالياً من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية. وفي الاجتماع الخامس للمؤتمر الإحصائي للأمريكتين، تقرر أن يركز هذا الفريق أنشطته، بدعم من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، على إعداد مشروع مدونة للممارسات الجيدة الإحصائية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تتناول تعزيز استعمال المعايير الدولية؛

(ج) الشؤون الجنسانية – تشمل أنشطة الفريق ثلاثة مجالات هي: '١' تنمية القدرات على إنتاج إحصاءات جنسانية ذات نوعية جيدة؛ '٢' تعزيز العلاقة بين منتجي الإحصاءات الجنسانية ومستعمليها؛ '٣' توطيد التعاون الدولي من أجل تطوير الإحصاءات الجنسانية وتعميمها. وفي هذا السياق، شجع الفريق تبادل الخبرات، ومناقشة التعريفات و/أو النُهج المشتركة، وتقديم المساعدة التقنية والتدريب في مجالات منها على سبيل المثال الدراسات الاستقصائية عن استغلال الوقت، أو الإحصاءات المتعلقة بالعنف ضد المرأة، أو الحسابات الفرعية للأسر المعيشية (المتصلة بقياس مساهمة العمل غير المأجور). ويتوافر للفريق الدعم المقدم من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فيما يتعلق بخدمات الأمانة الفنية؛

(د) الهجرات والتحويلات – تناول هذا الفريق في المقام الأول دراسة الأساليب المستخدمة في المنطقة لقياس التحويلات الدولية، وقام بتحليل طرائق تحسين هذه الإجراءات. واضطلع بمسؤولية مشروع موَّله مصرفُ التنمية للبلدان الأمريكية الذي يسر المهام الموكلة إلى الفريق؛

(هـ) الأهداف الإنمائية للألفية – وجه هذا الفريق أعماله إلى تحليل التعريفات والمنهجيات المتعلقة بالمؤشرات المحددة لرصد الأهداف الإنمائية للألفية. وعكف الفريق بشكل خاص على تحليل الفروق التي كثيرا ما توجد بين التقديرات التي تتوصل إليها الدول من خلال هذه المؤشرات والتقديرات التي تضعها الهيئات الدولية، ويجري حاليا وضع برنامج عمل للتوفيق بينها بغية التغلب على هذه الفجوات. وقام الفريق أيضا بتشجيع مشاركة المكاتب الوطنية للإحصاء بقدر أكبر في إعداد التقارير الوطنية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية. وتوافر

للفريق لتنفيذ أنشطته الدعمُ المالي المقدم من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ودعم خدمات الأمانة الفنية المقدم من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(و) الحسابات الوطنية – يشجع هذا الفريق الإجراءات الرامية إلى تعزيز الإحصاءات الاقتصادية الأساسية وتقديرات الحسابات الوطنية في المنطقة. ولهذا الغرض، أعد الفريق تشخيصا للحالة الراهنة ومجموعة من الاقتراحات لتكون أساسا لوضع برنامج من شأنه تنسيق أنشطة البلدان والوكالات الدولية بغية مواجهة المصاعب التي تعترض إنتاج البيانات الاقتصادية الأولية. وتتولى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أعمال الأمانة الفنية للفريق؛

(ز) تكنولوجيات المعلومات والاتصالات – يشكل الفريق منتدى للمناقشة يتناول قياس إمكانية الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واستعمالها، ويسعى إلى المساهمة في تطوير القابلية للمقارنة بينها على صعيد المنطقة. وقام الفريقُ العامل بتنسيق أنشطته عن كثب مع مرصد مجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وشجع أنشطة أتاحت مناقشة وتعميم مقترحات نُفذت على الصعيد العالمي وجرى تقاسم تجارب البلدان في مجال التطوير؛

(ح) وثمة حالة جديرة بالملاحظة هي تلك المتعلقة بتحويل الفريق العامل المعني بالموارد البشرية والتدريب إلى شبكة نقل المعارف. والشبكة نظام تعاوني يضم مختلف مراكز التدريب التابعة للمكاتب الإحصائية وسائر الموارد التي تدعم التدريب، وهي تهدف إلى تنسيق وتعزيز وتعميم أنشطة التدريب في مجال الإحصاءات ذات الأهمية بالنسبة لموظفي النظم الإحصائية في المنطقة. وتحقيقا لهذه الغاية، يدير الشبكة مجلسُ إدارة، وتوجد بها وحدة أساسية للتنسيق يمولها جزئيا البنكُ الدولي ويقع مقرها في المعهد الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا. وقد توافر للأنشطة التي تقوم بها شبكة نقل المعارف الدعمُ التنظيمي والمالي المقدم من المعهد الوطني للإحصاء في إسبانيا؛

(ط) الإحصاءات البيئية – يهدف هذا الفريق المنشأ حديثا إلى تشجيع الإنتاج المنتظم للإحصاءات البيئية في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وذلك من خلال نشر التجارب المستقاة من خارج المنطقة دون إغفال تبادل التجارب فيما بين بلدانها. ويتلقى الفريق الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ودعم خدمات الأمانة الفنية المقدم من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(ى) الفقر – هذا الفريق المنشأ في المؤتمر الأخير يهدف إلى إحراز تقدم في مجال مواءمة منهجية قياس الفقر من خلال مستوى الدخول في المنطقة. وانطلاقا من المنهجية الجديدة المقترحة التي ستنتهي منها اللجنة الاقتصادية في أوائل عام ٢٠١٠ ومن المنهجيات التي تعتمدها البلدان المختلفة لإعداد تقديراتها الوطنية، سيقترح الفريق مجموعة من التوصيات من شأنها تعزيز قابلية المقارنة الأقاليمية بين القياسات.

٣٧ – ولتسهيل التنسيق والتعاون بين الوكالات وتعزيزهما وتحقيق الاستفادة القصوى من مساهماتها في تنمية القدرات الإحصائية في النظم الوطنية الإحصائية، قام المؤتمر، عن طريق اللجنة الاقتصادية، بوضع قاعدة بيانات تشمل الأنشطة الإحصائية التعاونية التي تنفذها الهيئات الدولية في المنطقة، موزعةً حسب المواضيع والهيئات[٨].

جيم – آليات التنسيق دون الإقليمية

تطوير الإحصاءات في إطار السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي[٩]

٣٨ – تشجع السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، التي مر على إنشائها ما يقرب من عقدين من الزمان، تطويرَ المعلومات الإحصائية فيما بين بلدانها الأعضاء، ومواءمتَها والتحقق من سلامتها والإفصاحَ عنها. وبناء على ذلك وعلى سبيل المثال، قام مديرو المعاهد الوطنية الإحصائية لبلدان السوق المشتركة (بما فيها شيلي)، أثناء الإعداد للاتفاقية الأولى المتعلقة بالمسائل الإحصائية، بتوقيع الاتفاق الإطاري للتنسيق والمواءمة في مجال الإحصاءات. وفي هذا الاتفاق الإطاري، أعرب مديرو المعاهد الوطنية الإحصائية عن استعدادهم للمضي قدما بعملية مواءمة الإحصاءات في مختلف المواضيع. بيد أن هذا الاتفاق لا ينص على وضع سياسة إحصائية مشتركة تحدد السبيل إلى تطوير هذا النشاط مع مراعاة احتياجات عملية التكامل الإقليمي، ولا على هيكل مؤسسي مما يعني عدم وجود قواعد للتطبيق الموحد.

٣٩ – وقد سهل التعاونُ الذي تقدمه الجماعة الأوروبية منذ عام ١٩٩٨ تنفيذَ أنشطة المواءمة الإحصائية. وتشمل هذه الأنشطة عقد حلقات عمل إقليمية وجولة، وإجراء اجتماعات (كل سنتين في العادة)، علاوة على المساعدات التقنية المحلية والدولية، والتدريب الداخلي والدراسات. وشُكلت أفرقة عاملة متنوعة (يشارك فيها الخبراء والموظفون في المعاهد الوطنية للإحصاء و/أو المصارف المركزية في المنطقة الذين يتشاطرون الاهتمام بالموضوع

(٨) انظر http://websie.eclac.cl/StatisticalActivities/index.asp.

(٩) تضم السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل، في حين تُعتبر شيلي بلدا منتسبا وهي تشارك في مختلف مجالات التنسيق الإحصائي.

ذاته) يضطلع كل منها بمسؤولية عرض أوجه التقدم المتعلقة بكل مسألة يُعنى بها الفريق بحكم تخصص أعضائه.

٤٠ - وتواجه عملية مواءمة إنتاج الإحصاءات في الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي بعض الصعوبات تُعزى في المقام الأول إلى تفاوت مستوى توافر الموارد، وندرة الخبرات السابقة في مجال المواءمة الإحصائية في إطار عمليةٍ للتكامل، والمناخ غير المواتي الناشئ عن الافتقار إلى قاعدة مؤسسية إحصائية مشتركة.

لجنة أمريكا الوسطى للإحصاءات التابعة لمنظومة التكامل لأمريكا الوسطى

٤١ - نشأت اللجنة كمبادرة تستند إلى التعاون الدولي بين مديري ورؤساء المعاهد والمديريات المعنية بالإحصاء والتعداد في أمريكا الوسطى.

٤٢ - وفي أواخر عام ٢٠٠٨، أثناء انعقاد الاجتماع الثالث والثلاثين لرؤساء دول وحكومات بلدان منظومة التكامل لأمريكا الوسطى، جرى التوقيع على اتفاق تأسيس لجنة أمريكا الوسطى للإحصاءات التابعة لمنظومة التكامل لأمريكا الوسطى.

٤٣ - وتهدف اللجنة إلى تحقيق ما يلي: (أ) تيسير وضع نظام إحصائي إقليمي؛ (ب) إعداد معلومات إحصائية إقليمية مُحدثة تصدر في الوقت المناسب، استنادا إلى معلومات ترد من مؤسسات وطنية وإقليمية؛ (ج) المواءمة بين المنهجيات والتعريفات حتى تتسنى مقارنة وتجميع البيانات الإحصائية في منطقة أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية، وفقا للمبادئ الدولية وتمشيا مع الإجراءات والتقنيات المستخدمة في هذا المجال على الصعيد العالمي.

٤٤ - وقد بدأت البلدان الأعضاء في تنفيذ إجراءات التنسيق الأولى ومنها وضع اللوائح للجنة وإعداد خطة متعددة السنوات للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١ تستند إلى المحاور التكاملية السبعة التي يرد عرضها أدناه. ويهدف ذلك إلى تلبية متطلبات مختلف الأمانات والمؤسسات المتخصصة التابعة لمنظومة التكامل لأمريكا الوسطى فيما يتعلق بالمؤشرات والإحصاءات، ومساعدتها بالتالي على اتخاذ القرارات الصائبة على الصعيد الإقليمي.

اللجنة الإحصائية لدول الأنديز[١٠]

٤٥ - اللجنة الإحصائية لدول الأنديز هي الهيئة التقنية الدائمة المعنية بتقديم الدعم والمشورة إلى مفوضية جماعة دول الأنديز أو أمانتها العامة، وهي مكلفة بإسداء رأيها الفني غير الملزم فيما يتعلق بالإحصاءات في منطقة الجماعة. وتهدف اللجنة إلى تهيئة المجال لتحسين

(١٠) تضم إكوادور وبوليفيا وبيرو وكولومبيا.

الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والبيئية، ومواءمة المفاهيم والتعريفات والمحتويات الدنيا والمنهجيات وسبل عرضها.

٤٦ - وتتألف اللجنة من السلطات العليا للنظم الإحصائية الوطنية في البلدان. وتتولى الرئاسة السلطة العليا للمكتب الوطني للإحصاء التابع للبلد الذي يضطلع بقيادة المجلس الرئاسي لجماعة دول الأنديز. ويتبع اللجنة مكتبٌ للإحصاء مقره في الأمانة العامة للجماعة.

٤٧ - وللجنة الإحصائية لدول الأنديز برنامج إحصائي على صعيد الجماعة يشمل الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣. ويجسد هذا البرنامج رؤية استراتيجية للإحصاءات التي ينبغي إنتاجها على صعيد الجماعة في الفترة المذكورة استنادا إلى متطلبات عملية التكامل في منطقة الأنديز.

٤٨ - وقد وضعت جماعة دول الأنديز تشريعا للإحصاءات على صعيد الجماعة، وذلك عن طريق مقررات وقرارات تشكل قوانين تتجاوز حدود الولاية الوطنية وتتناول مواضيع إحصائية مختلفة منها ما يتعلق بالشؤون الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وبالكتيبات والتسميات اللازمة، وبوضع الأدلة وغير ذلك من المواضيع.

٤٩ - إضافة إلى ذلك، أُنشئ مركز دول الأنديز للتعليم والتدريب في مجال الإحصاء ليكون آلية للتنسيق، كما أنشئت المراكز الوطنية للتعليم والتدريب في المجال ذاته لتكون أجهزة تنفيذية للسياسات والبرامج التدريبية.

اللجنة الإحصائية لمنطقة البحر الكاريبي التابعة للجماعة الكاريبية

٥٠ - عند تأسيس الجماعة الكاريبية في عام ١٩٧٣، أُنشئت أيضا آلية رسمية للتنسيق في مجال الإحصاء هي اللجنة الدائمة للإحصائيين الكاريبيين. وهذه اللجنة التي تجتمع سنويا تضم جميع مديري الإحصاءات في البلدان الأعضاء في الجماعة.

٥١ - وكانت اللجنة الدائمة قد شُكلت في بادئ الأمر لمتابعة التجارة داخل المنطقة وتنمية قدرة البلدان على إنتاج إحصاءات عن التجارة الخارجية. وجرى بعد ذلك توسيع نطاق هذه الولاية المحدودة لتشمل مهام تنسيق في مجالات منها على سبيل المثال الحسابات الوطنية، وتعداد السكان والمساكن، والإحصاءات الاجتماعية والجنسانية، وأخيرا الإحصاءات المتعلقة بالبيئة.

٥٢ - ويقدم البرنامج الإحصائي لأمانة الجماعة الكاريبية الدعم التقني للجنة الدائمة، ويقوم بدوره بمهام تنسيق وتعزيز للأنشطة الإحصائية في المنطقة دون الإقليمية، وذلك في العديد من المجالات المشار إليها في الفقرة ٥١.

رابعا – التحديات الرئيسية التي تعترض تطور الإحصاءات في المنطقة والاستراتيجيات الرامية إلى مواجهتها

ألف – التحديات الرئيسية

٥٣ – ستواجه أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في السنوات المقبلة تحديات شتى تعترض تطور إنتاج الإحصاءات الرسمية ونشرها. ورغم أن تلك التحديات ستعم المنطقة ككل إلا أن كيفية تأثرها بها وحدّة هذا التأثر سيتفاوتان باختلاف البلدان نظرا للتباين الشديد في مستويات التطور التي بلغتها النظم الإحصائية الوطنية في تلك البلدان.

إنتاج الإحصاءات

٥٤ – في مجال التعداد – لا تزال الاستفادة من التعدادات تمثل تحديا حيث أن مطالب المستعملين تتزايد من حيث الطلب على مستوى أعلى من التصنيف، والمزيد من الدقة، والإحالة المرجعية الجغرافية للبيانات وبخاصة على الصعيد المحلي. وتتقاسم هذه التحديات أساسا مشتركا وهو افتقار المنطقة على جميع المستويات للموارد البشرية المدربة في مجال الديموغرافيا والدراسات السكانية والإنمائية، وهو العجز الذي تجري محاولات لتعويضه من خلال مبادرات منعزلة وموارد اقتصادية ضئيلة، في غياب استراتيجية إقليمية منسقة.

٥٥ – في مجال الإحصاءات الحيوية – تتمثل الأولوية الرئيسية في الانتهاء من برنامج للإجراءات الرامية إلى التمكن في فترة وجيزة من تحقيق زيادة في تغطية تسجيل الأحداث الحيوية، وكذلك تحسين نوعية البيانات التي يجري جمعها، لا سيما فيما يتعلق بعمر الأمهات ووزن المواليد ومحال الإقامة والصفات الاجتماعية والاقتصادية للمعنيين بالأحداث الحيوية.

٥٦ – في مجال استقصاءات الأسر المعيشية – بالرغم من التقدم الهام المحرز، لا تزال هناك تحديات ماثلة تتعلق بإضفاء الطابع المؤسسي على برامج استقصاءات الأسر المعيشية واستدامة هذه البرامج، وهي الحالة التي يكثر حدوثها على ما يبدو في منطقة البحر الكاريبي عن غيرها، وثمة تحديات تتعلق أيضا بأوجه تقنية مثل تصميم المسوحات وتنفيذها، والقدرات التحليلية للمؤسسات الإحصائية. إن عوامل مثل ضعف المؤسسات، والافتقار إلى الموارد اللازمة للمضي قدما بتطوير الإحصاءات، ودوران العمالة تضر بهذا الهدف. وفي أغلب الحالات، لا يتم العمل في إطار مفهوم منظومةٍ متكاملة لاستقصاءات الأسر المعيشية.

٥٧ – مجال الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية – تواجه الإحصاءات الأساسية المستخدمة لإعداد حسابات السلع والخدمات تحديات كبرى على صعيدي التوافر والنوعية في بلدان شتى. ففي السنوات الأخيرة، أُعطيت الأولوية للدراسات الاستقصائية القطاعية

على حساب التعداد الاقتصادي لاعتبارات ذات علاقة بالتكلفة وسهولة المعالجة. وتتبين من هنا ضرورة توافر أدلة عن وحدات الإنتاج تشمل نظام الإنتاج الرسمي بأكمله. ويطرح الانتشار الواسع لوحدات الإنتاج غير الرسمية أو غير المنظمة صعوبة إضافية لأن تسجيل معاملات تلك الوحدات أمر في غاية التعقيد. ويمثل اعتماد نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ تحديا جديدا بالنسبة لبلدان المنطقة، ويبرز ضرورة بذل المزيد من الجهود لتطبيق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ بصورة نهائية وتحديث نظم المحاسبة الوطنية. ومن التحديات الأخرى التي ينبغي مواجهتها في القريب العاجل زيادة إنتاج المؤشرات القصيرة الأجل ونشرها في الوقت المناسب.

٥٨ - مجال الإحصاءات حسب نوع الجنس - تتعلق أكبر التحديات التي تواجه البلدان في هذا الصدد بالمعلومات الإحصائية في المجالات الأساسية مثل مشاركة المرأة في صنع القرار على جميع مستوياته، والفقر من زاوية المنظور الجنساني، والعمالة المأجورة وغير المأجورة للمرأة، واستخدام الوقت، والعنف ضد المرأة. وينطبق ذلك بشكل خاص على حالة بلدان منطقة البحر الكاريبي. وهناك أيضا فجوات كبيرة في المعلومات عن فئات معينة من السكان، مما يزيد صعوبة قياس الثغرات بين الجنسين حسب الانتماء الإثني، والعجز، ومركز المهاجر أو اللاجئ أو المشرد، في جملة أمور.

٥٩ - مجال إحصاءات التعليم - من الضروري تحسين البيانات المتعلقة بالمؤسسات التعليمية التابعة للقطاع الخاص، والمدرّسين، والإنفاق على التعليم، والتعليم في الطفولة المبكرة والتعليم العالي، وزيادة توافر البيانات الوصفية. وينبغي أيضا تعزيز إنتاج التقارير التحليلية التي توضح المعلومات المنتجة وتفسرها، وإدماج مختلف مصادر المعلومات ذات الصلة بقطاع التعليم، ولا سيما المعلومات المتعلقة بالموارد البشرية والاستثمار وتقييم التعلم، ورسم السياسات الكفيلة بنشر المعلومات المنتجة. وأخيرا، يدخل في عداد الأهداف الهامة الأخرى تحقيق مزيد من التكامل المؤسسي بين وزارات التعليم والمعاهد الإحصائية، وتعزيز الموارد البشرية المشاركة في العمليات الإحصائية وتدريبها.

٦٠ - مجال الإحصاءات البيئية - ينبغي زيادة توافر البيانات البيئية وتحسين نوعيتها، وتشجيع جمع البيانات البيئية ومعالجتها بصورة منهجية في السلاسل الإحصائية الرسمية. ولتحقيق هذا الغرض، ينبغي وضع برامج لبناء القدرات، الأمر الذي يستلزم إعداد بيانات فوقية ووثائق متعلقة بالمنهجية وتعزيز الآليات المشتركة بين الوكالات.

٦١ - مجال إحصاءات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات - ثمة تحديان أساسيان في هذا المجال. فمن جهة، يجب تكثيف الجهود المبذولة لإعداد السلاسل الإحصائية المتعلقة بالوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واستخدامها. ومن المهم، لتحقيق هذا الغرض، مواصلة تطوير المساعدة التقنية وتعزيز بناء القدرات، مع التركيز على البلدان التي لم تعتمد بعد عملية القياس المتسق لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وتلك التي لم تقم بعد بإدماج المؤشرات الأساسية الموصى بها على المستوى الدولي. ومن جهة أخرى، ينبغي تشجيع استخدام المعلومات الإحصائية التي تُجمع كمُدخلات لرسم وتقييم السياسات في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وتطوير الدراسات التشخيصية وصنع القرارات.

نشر الإحصاءات والاتصال مع المستخدمين

٦٢ - يتمثل أحد التحديات الرئيسية في تحسين وتوسيع نطاق نشر الإحصاءات والمؤشرات المتاحة، الموجهة إلى المستخدمين المتخصصين وإلى الجمهور بوجه عام. ومن الأهمية بمكان، لتحقيق هذا الغرض، نشر استخدام الوسائط الرقمية والإنترنت على صعيد واسع وبأسعار منخفضة. وهذا التحدي وثيق الصلة بأولوية أخرى قائمة في هذا المجال، ألا وهي زيادة استخدام البيانات والإحصاءات المتوافرة في رسم السياسات العامة ورصدها وتقييمها.

٦٣ - ويُعد تنفيذ الإجراءات الرامية إلى تشجيع الحوار بين منتجي الإحصاءات ومستخدميها عنصرا حاسما من عناصر تحسين نوعية الإحصاءات الرسمية في المنطقة ومدى ملاءمتها واستخدامها. وسيكون لتكثيف هذا الحوار، في الوقت نفسه، أثر إيجابي في رفع المرتبة التي تحتلها ضرورة تعزيز النظم الإحصائية الوطنية في جداول أعمال صانعي القرار.

النظم الإحصائية الوطنية

٦٤ - لا يزال تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي للنظم الإحصائية الوطنية يعتبر، في كثير من بلدان المنطقة، أولوية رئيسية. وسيتيح ذلك توطيد أركان الاستقلالية المهنية وترسيخ قدرات الإدارة الذاتية في المكاتب الإحصائية.

٦٥ - وبالإضافة إلى ذلك، من الأهمية بمكان تزويد المكاتب الإحصائية بالموارد البشرية والمالية والتكنولوجية التي تمكنها من بلوغ غاياتها وتحقيق أهدافها. ففي كثير من البلدان، لا ينبغي زيادة كمية هذه الموارد المتاحة لتلك المكاتب الإحصائية فحسب، بل كفالة استدامة الميزانيات الخاصة بها أيضا. وسيتيح ذلك للمكاتب المذكورة وضع وتنفيذ برامج على المدين المتوسط والطويل، والاستعانة في الوقت نفسه بمجموعة من المتخصصين والفنيين للمساعدة في تحسين نوعية الإحصاءات الرسمية.

باء – استراتيجية اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ودور المؤتمر الإحصائي للأمريكتين في مواجهة التحديات

٦٦ – تستند الاستراتيجية التي يسترشد بها البرنامج الإحصائي للجنة الاقتصادية إلى ثلاثة محاور رئيسية هي: (أ) الترويج لأفضل الممارسات في مجال الإحصاءات ونشر المعايير الدولية وتكييفها؛ (ب) توفير المساعدة الموجهة لتعزيز القدرة التقنية والمؤسسية للنظم الإحصائية في المنطقة؛ و (ج) التطوير المنهجي. وتُنسَّق مجالات التحرك هذه مع الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥ للمؤتمر الإحصائي للأمريكتين، الذي تتولى اللجنة الاقتصادية أمانته التقنية.

٦٧ – وتضطلع اللجنة الاقتصادية بمجموعة من الأنشطة المحددة التي تهدف إلى إحراز تقدم في المجالات الآنفة الذكر وتأخذ في الاعتبار الأولويات المواضيعية التي حددها المؤتمر. ومن المجالات التي ما فتئت اللجنة الاقتصادية تقدّم فيها بانتظام الدعم للبلدان النامية إجراء تعدادات السكان فيها، وتنفيذ برامجها المنتظمة لإجراء دراسات استقصائية للأسر المعيشية، والإحصاءات حسب نوع الجنس، وإحصاءات الحسابات القومية. وتحقيقا لهذه الأغراض، تضطلع اللجنة الاقتصادية ببعثات لتوفير المساعدة التقنية وتقوم بتنظيم الدورات التدريبية والاجتماعات التقنية، وذلك بمشاركة نشطة من قبل ممثلي البلدان المعنية. وفي جميع هذه الأنشطة، تنسق اللجنة الاقتصادية بشكل وثيق مع الوكالات الدولية الأخرى العاملة في هذه المجالات وتشجع المساعدة الأفقية فيما بين البلدان، نظرا لاختلاف مستوى تطوير الإحصاءات في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومن حيث تطوير المنهجيات، واصلت اللجنة الاقتصادية عملها لوضع مقترحات لقياس الفقر والتماسك الاجتماعي تكون ملائمة للمنطقة. وتنفذ اللجنة الاقتصادية أيضا أو تدعم تنفيذ برامج عالمية النطاق. وفي هذا الصدد، ما فتئت تشارك في الجهود الدولية المبذولة لتحسين مؤشرات متابعة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وستتولى تنسيق أنشطة برنامج المقارنات الدولية للأسعار.

٦٨ – ويشكل وضع مدونة للممارسات الجيدة متكيفة مع واقع المنطقة ركنا أساسيا آخر من أركان استراتيجية المؤتمر الإحصائي للأمريكتين واللجنة الاقتصادية. ويمثل هذا الهدف أحد الشواغل الأساسية لهذه الاستراتيجية، ألا وهو تشجيع الحكومات على إسباغ مزيد من الأولوية على ضرورة تعزيز الإطار المؤسسي والقانوني وزيادة الموارد المالية لأغراض تطوير الإحصاءات في البلدان.

خامسا – الإجراءات المطلوب من اللجنة الإحصائية اتخاذها

٦٩ – **قد تود اللجنة:**

(أ) **إبداء ملاحظاتها عن التدابير التي تتخذها بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للمضي قدما في تطوير الإحصاءات، وبخاصة عن الإنجازات الرئيسية لتلك البلدان ومشاكلها الأكثر إلحاحا؛**

(ب) **إبداء ملاحظاتها عن الدور الذي يضطلع به المؤتمر الإحصائي للأمريكتين وعن الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥؛**

(ج) **تقديم اقتراحات بشأن اشتغال الأفرقة العاملة؛**

(د) **إسداء المشورة فيما يتعلق بالتحديات التي تواجهها المكاتب الإحصائية في مجال رفع مكانة الإحصاءات الرسمية وتعزيز أولويتها في جداول الأعمال الحكومية لصانعي القرار؛**

(هـ) **إعطاء توجيهات بشأن الاستراتيجية الكفيلة بتشجيع وتعزيز التعاون بين الوكالات والمنظمات الدولية التي تضع البرامج الإحصائية في المنطقة.**